الأمم المتحدة

A/56/391

الجمعية العامة

Distr.: General
21 September 2001
Arabic
Original: Spanish

الدورة السادسة والخمسون

البند ٤٤ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا: تجديد ولاية البعثة

تقرير الأمين العام*

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٥٥/١٧٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الذي أذنت بموجبه الجمعية بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، المحددة أصلا في القرار ٥١/١٩٨ باء المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧، لكي تتمكن البعثة من مواصلة التحقق من الامتثال لاتفاقات السلام الموقعة بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي. وبموجب القرار ٥٥/١٧٧، جددت الجمعية العامة ولاية البعثة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وطلبت إليَّ في القرار نفسه أن أقدم إليها، في دورتها السادسة والخمسين، تقريرا مستكملا مشفوعا بتوصيات بشأن مواصلة مرحلة توطيد السلام بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

٢ – وكنت قد قدمت إلى الجمعية العامة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ تقريرا أوصيت فيه بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (A/55/389). وبالإضافة إلى إبلاغي الجمعية في تلك الوثيقة بطلب الطرفين الإبقاء على

* قدم هذا التقرير بعد الموعد النهائي المحدد له ٣ تموز/يوليه، لأجل تضمينه معلومات لم تكن متاحة حتى ذلك التاريخ.

091001 081001 01-54765 (A)
0154765

تواجد البعثة في غواتيمالا حتى عام ٢٠٠٣، عرضت خطة لتخفيض حجم العملية تدريجيا حتى تنتهي في ذلك العام. وفي الوقت نفسه، أوصيت بأن تواصل البعثة وتعزز صلتها بالمجتمع الدولي وبمنظومة الأمم المتحدة لكي تتمكن وكالات وبرامج المنظمة من التركيز على جوهر اتفاقات السلام بعد انتهاء ولاية البعثة.

٣ - وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، أطلعت الجمعية العامة من خلال تقريري السادس عن التحقق من تنفيذ اتفاقات السلام (A/55/973-S/2001/139) على تقدم عملية السلام في غواتيمالا. وفي وقت لاحق، في ٨ آب/أغسطس، أحلت إلى الجمعية التقرير الثاني عشر المتعلق بحقوق الإنسان المقدم من بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا (A/56/273). ويعرض هذا التقرير التقدم المحرز خلال عام ٢٠٠١ والتحديات التي لا تزال قائمة. كما يتضمن مجموعة من التوصيات للعناية بدعم عملية السلام ومواصلة عملية التخفيض التدريجي للعملية.

ثانيا - معلومات أساسية

٤ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، انقضى الجدول الزمني لتنفيذ التزامات الاتفاقات التي تضمنها الاتفاق المتعلق بالجدول الزمني لتنفيذ اتفاقات السلام والوفاء بها والتحقق منها (A/51/796-S/1997/114، المرفق الأول). وإزاء إدراك ضخامة برنامج الالتزامات المعلقة، بدأت لجنة متابعة تنفيذ اتفاقات السلام عملية إعادة الجدولة الزمنية للالتزامات التي لم يتم الوفاء بها بعد وإدماجها في الجدول الزمني للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ (انظر A/55/389، الفقرة ٤٠).

٥ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر عقدت مراسم توقيع وتقديم إعادة الجدولة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤. وقام رئيس الجمهورية ورئيس الكونغرس ورئيس الهيئة القضائية بالتوقيع بصفتهم شهودا فخريين وأعلنوا أن التنفيذ الكامل لهذا الجدول الزمني الجديد سيتيح، بفضل الجهد المشترك بين الحكومة والمجتمع المدني، إعطاء دفعة قوية لتطور الديمقراطية في غواتيمالا. ومن المشجع أن جددت السلطات الوطنية، على أعلى المستويات هذه المرة، التزامها بالسلام.

٦ - وبعد إعادة الجدولة، أحرزت عملية السلام بعض التقدم، ولوحظ منذ الأشهر الثلاثة الأولى من السنة، ارتفاع مستوى الاستقطاب الاجتماعي والسياسي، والصراع، لا سيما في داخل البلد. وكان من الملامح الرئيسية في هذه الفترة طرح الحكومة لمجموعة من التدابير الضريبية التي أثارت رد فعل مُعارض قوي في قطاعات المجتمع. وشهد حزيران/يونيه ٢٠٠١ حادث فرار جماعي من سجن الحراسة المشددة في اسكوينتلا، الأمر الذي عمق الإحساس

بتعرض السكان. وأعلنت الحكومة في جميع أنحاء البلد ''حالة الإنذار'' المنصوص عليها في دستور غواتيمالا ''في حالة غزو أراضيها، أو حالة انتهاك خطير للسلام، أو القيام بأنشطة ضد أمن الدولة، أو حدوث كارثة عامة''. وأعلنت البعثة عدم تمشي أسس ذلك الإجراء، الذي يقيد إعمال حقوق هامة، مع ما توخاه الدستور السياسي.

٧ - وفي تموز/يوليه، طلبت من رئيس ديواني أن يقوم بزيارة غواتيمالا لينقل إلى السلطات وممثلي تنظيمات المجتمع المدني وجميع أهالي غواتيمالا دعم الأمم المتحدة المستمر لعملية السلام في غواتيمالا. وقد تكوّن لديه خلال زيارته انطباع أنه بالرغم من حدة الاستقطاب، ما زالت تحدو الغواتيماليين الرغبة في تسوية خلافاتهم عن طريق الحوار والتقدم صوب تنفيذ الاتفاقات وتحقيق توافق الآراء اللازم لدعم ذلك.

ثالثا - النهوض بتوطيد عملية بناء السلام في غواتيمالا

٨ - واصلت البعثة في عام ٢٠٠١ النهوض بولايتها المتمثلة في التحقق من تنفيذ الاتفاقات بكاملها، وكذلك أنشطة المساعي الحميدة، والإعلام والمشورة التقنية. وبالتوازي مع ذلك واصلت، حسب توصية الجمعية العامة، عملية إدراج المضمون الموضوعي لاتفاقات السلام في برامج ومشاريع المساعدة التقنية والمالية المقدمة من صناديق وبرامج الأمم المتحدة ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من أجل تنمية غواتيمالا. ويتضمن الفرع المتعلق بهيكل البعثة وملاك موظفيها تفاصيل الجوانب التنفيذية لتعميق هذه العملية.

٩ - وخلال الأشهر الأولى من السنة، وإزاء جمود تنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاقات السلام، حددت لجنة المتابعة استراتيجية لإعادة تنشيط العملية تمثلت في إعداد وتقديم برامج أولويات للقطاعات الرئيسية للأنشطة الحكومية لأجل تنفيذ الالتزامات الهامة المعلقة خلال سنة ٢٠٠١. ومثلما أعرب الطرفان، تتضمن اتفاقات السلام نطاقا واسعا من الالتزامات التي تتركز بشكل رئيسي فيما يلي: إعادة التوطين والإدماج، والتعويض، والتنمية البشرية المتكاملة، والتنمية الإنتاجية المستدامة، وتحديث الدولة الديمقراطية. ويتضمن جدول أعمال الجهاز التنفيذي التزامات هامة تتصل بالمصالحة الوطنية، والجوانب الاجتماعية - الاقتصادية، وبالأمن العام والجيش، وبحقوق الإنسان والعدالة. وفيما يتعلق بالجهاز التشريعي، يواصل كونغرس الجمهورية النظر في مجموعة هامة من القوانين المتعلقة بالمشاركة، وتحديث الدولة والنظام الانتخابي، وحقوق الإنسان، وحقوق السكان الأصليين، والتنمية الاجتماعية، ومبادرات أخرى في إطار الاتفاق الضريبي. وختاما، يواصل برنامج النظام القضائي التقدم على سبيل الأولوية في صوغ سياسة الدولة في مجال مكافحة الجريمة وزيادة إتاحة الوصول إلى العدالة أمام جميع السكان.

١٠ - في هذا السياق، بدأت أيضا قطاعات المجتمع والحكومة والمجتمع الدولي النظر في استراتيجية تعزز توطيد الديمقراطية وتنفيذ اتفاقات السلام. وبغية المساهمة في إيجاد قاسم مشترك استنادا إلى التزامات السلام، يجمع بين قطاعات عريضة من السكان، نظمت البعثة، بناء على طلب الطرفين، جولة واسعة من المشاورات لوحظ من خلالها وجود قدر من الاستعداد لدى قطاعات المجتمع لتوحيد الجهود حول مواضيع محددة. وإن إحراز توافق الآراء هذا وما يترتب عليه من الوفاء بالتزامات بالغة الأهمية مثل الالتزامات الرامية إلى إحداث التغييرات الهيكلية اللازمة المتصلة بالتنمية الاجتماعية والإنتاجية المستدامة، وبمشاركة المجتمع المدني وتعزيز النظام السياسي والسلطة المدنية، يهيئ الفرصة للعودة إلى طريق السلام وتوطيده وضمان عدم الرجوع عنه. ومن شأن وضع الاتفاقات المواضيعية موضع التنفيذ من جانب الأطراف الفاعلة في الحكومة والمجتمع المدني أن ييسر اطراد واستدامة التغييرات التي أحرزت.

١١ - وتتعلق التوصيات الواردة في هذا التقرير بخاصة بعام ٢٠٠٢، الذي يتعين أن يتم فيه توطيد العمليات الهامة الجارية وبدء عمليات أخرى، تنشد كلها ضمان عدم الرجوع عن عملية السلام. وسيكون ذلك هو العام الذي يجب التقدم فيه بنشاط صوب تنفيذ الجدول الزمني الموضوع للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ وإعمال الإصلاحات الهامة، وكذلك قانون الانتخابات والأحزاب السياسية، الذي ستجرى في ظله الانتخابات العامة في عام ٢٠٠٣. وإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز إدماج برنامج السلام في جداول أعمال وكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة، ومواصلة النقل المطرد للمساعدة التقنية ولمشاريع تدعيم المؤسسات.

رابعا - حالة الوفاء بالتزامات السلام

١٢ - كما ذكرت من قبل، تم تحقيق الكثير، ولكن لا يزال هناك الكثير والأساس مما يتعين عمله. فالتمييز العرقي، وعدم المساواة بين الجنسين وفي الحصول على فرص العمل، واستمرار وجود قطاعات كبيرة من السكان تعيش في فقر وفقر مدقع، وكذلك عدم المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية، أمور تهدد منجزات عملية السلام واستدامتها. والتغلب على تلك الحالة هو متطلب أساسي لضمان السلام وإزالة حدة الصراع الذي لا يزال ماثلا في المجتمع الغواتيمالي.

١٣ - وخلال عام ٢٠٠١، تعين على البعثة في سياق اتسم بالاستقطاب وحدة الصراع الاجتماعي، أن تكثف تدابير الدعم والتيسير والمساعي الحميدة، من أجل التأثير، بناء على

طلب الطرفين، بشكل إيجابي في منع وحل الكثير من النزاعات على الصعيد المحلي .بما في ذلك الصعيد الوطني. وقد أحطت علما بإنشاء وحدة حل النزاعات التابعة لرئاسة الجمهورية التي هدفها تنسيق العناية المتكاملة بالعديد من بؤر التوتر، التي ترجع إلى أسباب مختلفة، وكذلك تنسيق المساعدة التقنية التي تقدمها إليها البعثة. وينبغي أن يتمثل دور هذا الكيان في تيسير إعمال الأجهزة الدائمة للدولة، التي ستكون المسؤولة الرئيسية عن تبديد الأسباب الهيكلية للصراع.

١٤ - وفي مجال حقوق الإنسان، ما زال الإفلات المنظم والشائع من العقاب على الجرائم والانتهاكات هو العقبة الرئيسية أمام إعمال هذه الحقوق. وقد اتضحت منذ عام ٢٠٠٠ زيادة هامة في عدد الإدانات للمضايقات والتهديدات الموجهة إلى الأفراد والكيانات ممن يعملون في ميدان حماية حقوق الإنسان وفي القضاء وغيرهم من رجال القانون. وكثيرا ما ارتبطت أعمال التخويف التي أدينت، والتي يضاف إليها تلك الموجهة إلى العاملين في وسائط الإعلام والصحفيين، بالتحقيقات والإجراءات القانونية المتعلقة بأشخاص كانوا أو ما زالوا متصلين بالحكومة. وقد حتمت هذه الحالة مراعاة احتمال أن تكون جزءا من طريقة منهجية للتخويف. ويعد عدم اتضاح أمرها وإفلات مرتكبيها من العقاب أساس الشعور السائد بالخوف وافتراض ارتباطها بأشخاص وممارسات تنتمي إلى الماضي. وثمة جانب هام آخر يتصل بالإعمال التام لحرية التعبير وتنمية مجتمع ديمقراطي. ولذلك من الضروري بالمثل توسيع نطاق الوصول إلى وسائط التعبير، وبخاصة أمام السكان الأصليين، وتلافي تركيزها واحتكارها، فضلا عن ضمان حق المواطنين في الحصول على معلومات موضوعية دون تحريف.

١٥ - وقد أشرنا في التقارير الأخيرة عن حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا بالسياسة المعلنة من جانب الدولة بهذا الشأن التي بدأت تكتسب زخما بخاصة منذ إنشاء لجنة التنسيق الرئاسية المعنية بسياسة الجهاز التنفيذي المتعلقة بحقوق الإنسان. ولذا تدعو التغييرات المتكررة التي جرت في رئاسة ذلك الجهاز إلى القلق، وآمل ألا تعني تراجعا في سياسة حقوق الإنسان التي ارتبطت منذ البداية بالحكومة الحالية.

١٦ - وقد تم الوفاء بأهداف الإنفاق الاجتماعي التي وضعتها الاتفاقات، غير أن التنمية الاجتماعية ما زالت تشهد فجوات كبيرة بين السكان الأصليين وغير الأصليين - وبين المناطق الريفية والحضرية، وبين الجنسين - غير أنه لا يزال يتعين بذل جهود كبيرة رغم استمرار تحسن بعض المؤشرات مثل مؤشرات متوسط العمر المتوقع، ووفيات الأمهات والأطفال ومحو الأمية، لتحسين الأداء الموضوعي في هذا القطاع.

١٧ - وشهد تنفيذ التزامات الاتفاق المتعلق بهوية السكان الأصليين وحقوقهم (A/49/882-S/1995/256، المرفق) تخلفا خطيرا. فقد أسفرت أعمال اللجان المشتركة عن نتائج متفاوتة وواجهت عدة منها صعوبات في الاضطلاع بعملها. ومما لا غنى عنه أن تضطلع الحكومة فورا بخطة عمل تعطي دفعة للوفاء بهذا الاتفاق. ويجب على البعثة من جانبها أن تعزز بدرجة كبيرة أعمال التحقق وتقديم المشورة وتدعيم المؤسسات في هذا الصدد.

١٨ - ومن أجل تعزيز التنمية الإنتاجية المستدامة، بحيث يمكن التغلب على الأسباب الهيكلية للفقر، نصت الاتفاقات على ضرورة بدء إصلاحات قانونية ومؤسسية ومالية. وقد أحرز تقدم دقيق في هذا المجال، ولكن لا يزال صوغ سياسة للتنمية الإنتاجية المستدامة وبناء قدرة مؤسسية على حفزها في أول مراحله. ومن أمثلة ذلك عدم التنشيط الكافي لمجالس التنمية لكي تقوم بدورها المركزي في إعداد الخطط والاستراتيجيات التي تسهم في تحديد سياسة للتنمية المتكاملة.

١٩ - ولا تزال التنمية المستدامة والمنصفة، بعد إتمام المرحلة الأولية من إعادة التوطين والتسريح، تواجه تغييرات خطيرة في مجالي إعادة توطين السكان المشردين والمسرحين وإدماجهم على نحو مثمر. ويعد الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لهذين القطاعين في ظروف من الأمن والكرامة والاستدامة أحد عناصر الصالح الوطني. ولم يتحقق بعد الالتزام بتصميم وتنفيذ سياسة متكاملة للتنمية الريفية تعنى بمجموع سكان الريف الذين يعيشون في فقر وفقر مدقع.

٢٠ - وعلى الصعيد الوطني، تحققت فرص هامة للمشاركة، وفق بعض السياسات العامة المحددة بدقة مثل السياسة المالية، وسياستي إصلاح التعليم والنهوض بالمرأة وتنميتها والسياسة الثقافية وسياسة الإسكان. ومع ذلك لم يتم الوفاء بالتزامات إنشاء آليات مؤسسية للمشاركة المجتمعية أو التعزيز والتنشيط الوافيين للموجود من تلك الآليات، التي من قبيل مجالس التنمية على سبيل المثال. ومن شأن هذا أن يتيح تعزيز أشكال الرقابة الاجتماعية والشفافية في اتخاذ القرارات الحكومية. ومن ناحية أخرى، أدى عدم إضفاء الطابع المؤسسي على فرص مشاركة السكان الأصليين على مستويي البلديات والمديريات، مقترنا بمحدودية اشتراكهم في اتخاذ القرارات إلى تفاقم حالة الاستبعاد التي يعانون منها. ومن المهم إحراز تقدم في الاعتراف بأشكال تنظيمات السكان الأصليين وإعطائها الصفة المؤسسية ومن الجوانب الرئيسية أيضا إزالة العقبات التي تعترض تعزيز المشاركة السياسية، ومن بينها إتاحة الحصول على وثائق الهوية وتحقيق لا مركزية مراكز التصويت.

٢١ - وتجب الإشارة إلى أن المنتدى النسائي عزز مشاركة المرأة وكون شبكة واضحة ومشروعة على الصعيد الوطني ويسر إيجاد بعض فرص المشاركة. وقد اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والخمسين مع الارتياح بإنشاء الأمانة الرئاسية لشؤون المرأة التي مهمتها تقييم وتنسيق السياسات العامة. وتم في هذا الإطار الاتفاق على سياسة النهوض بالمرأة وصيغت خطة لتحقيق المساواة. ومن المشجع أن صدقت الحكومة على السياسة الوطنية للنهوض بالمرأة الغواتيمالية وتنميتها، وخطة تكافؤ الفرص للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦.

٢٢ - وتتوخى اتفاقات السلام ضرورة إحداث تغييرات في النظام السياسي والانتخابي بواسطة إصلاح قانون الانتخابات والأحزاب الوطنية بغية تعزيز النظام الانتخابي وزيادة مشاركة المواطنين لأجل تدعيم شرعية السلطة العامة وتعزيز الديمقراطية النيابية. وفي هذا الصدد، بعد ما تم مؤخرا من اعتماد إصلاحات قانون الانتخابات، سيقتضي تنفيذ هذه الإصلاحات التخطيط بعناية، لكي يتسنى إجراء الانتخابات الوطنية القادمة في الإطار القانوني الجديد.

٢٣ - ومن الضروري التقدم بخطى أسرع وأعمق في عملية إصلاح نظام العدالة، صوب تحقيق هدف وضعه في خدمة حماية حقوق الإنسان وتسوية الصراعات، ومن ثم لا غنى عن تنفيذ توصيات لجنة تعزيز نظام العدالة والمقرر المعني باستقلال القضاة والمحامين. ومما يشعرنا بالتشجيع، أعمال اللجنة الوطنية لمتابعة ودعم تعزيز نظام العدالة التي تحولت إلى محفل للحوار بين المجتمع المدني ومؤسسات الدولة بشأن مواضيع هامة مثل: إصلاح القوانين المتعلقة بالاختصاص القضائي ونظام السجون؛ والاشتغال بمهنة القضاء وحالة ميزانية ذلك القطاع، وكذلك أعمال العنف الاجتماعي. ويقوم حاليا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف البلدان الأمريكية للتنمية، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية المتعاونة بتقديم الدعم إلى مختلف عناصر البرنامج الشامل لتعزيز قطاع القضاء.

٢٤ - وفي سياق تحقيق التوازن بين ما أحرز في مجال الأمن وإصلاح الشرطة وإعادة تشكيل الجيش، لوحظ أن هذه الالتزامات تواجه تحديات مجتمع في مرحلة انتقال. وقد أسهمت حالة انعدام الأمن وقصور الشرطة الوطنية الجديدة في استمرار اشتراك الجيش في مهام الأمن المدني. وكما أعربت من قبل، انطوى هذا على تراجع إلغاء الطابع العسكري للأمن العام ولم يكن في صالح تعزيز السلطة المدنية بوجه عام ومؤسسة الشرطة بوجه خاص.

٢٥ - وفيما يتعلق بالالتزامات المتصلة بمهمة الجيش في مجتمع ديمقراطي، كانت النتائج متباينة. فقد كانت إعادة الجدولة الزمنية من جانب لجنة المتابعة، بالإضافة إلى ظهور فرص

جديدة لتبادل المعلومات والمشورة التقنية، علامتين مشجعتين آمل أن تتعززا بالوفاء الكافي بمجموع الالتزامات، وبخاصة الالتزامات المتصلة بالاستخبارات العسكرية واستبدال هيئة الأركان العامة الرئاسية.

٢٦ - ويشمل جدول الأعمال الذي لم يستكمل بعد في المجال التشريعي قوانين بالغة الأهمية مثل قانون تأسيس الجيش، الذي يضع القواعد لطرائق الإشراف على أجهزة استخبارات الدولة، وقانون الخدمة المدنية، الذي ينظم شركات الأمن الخاصة، وقانون الأسلحة والذخائر وقانون النظام العام. وفي المجالات الأخرى، من الأساسي إحراز تقدم في الإصلاح الكامل لمدونة القوانين الجنائية، الذي يأخذ في الحسبان اعتبار التمييز والمضايقة الجنسية جريمتين؛ وفي إصلاح مدونة القوانين البلدية، الذي يشمل قانون نظام مجالس التنمية، ومدونة قوانين الأطفال وتحديد مشروع اللامركزية. وتجدر الإشارة الإيجابية إلى تصديق الحكومة مؤخرا على معاهدات مختلفة لحقوق الإنسان من بينها: البروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الإضافي لاتفاقية البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (بروتوكول سان سلفادور)؛ والتصديق على اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد؛ وإصلاح مدونة قوانين العمل واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد. ويبرز أيضا اعتماد إصلاحات مدونة قوانين العمل من أجل التقدم صوب مواءمة معايير العمل مع المعايير الدولية في هذا المجال.

٢٧ - وقد أكدت في عدة مناسبات على أهمية أن تعبئ الدولة مواردها الوطنية من أجل التصدي لتحديات التنمية البشرية وتحديث الدولة والتنمية الإنتاجية المستدامة. واعتمد كونغرس الجمهورية مؤخرا مجموعة إصلاحات قانونية تستهدف تحقيق هدف أن تبلغ الضريبة المعاد جدولتها لعام ٢٠٠٢ نسبة ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويشمل ذلك زيادة ضريبة القيمة المضافة، وإصلاح القوانين الجنائية وإجراءات قانون العقوبات وقانون الضرائب بغية المعاقبة على التهرب. وفي هذا الإطار، أكرر تأكيد ضرورة امتثال حكومة الجمهورية للاتفاق المالي بكامله. ويتضمن هذا إحراز تقدم في آن واحد بصدد جميع المسائل والإجراءات المتوخاة في ذلك الاتفاق، سواء ذات الطابع الضرائبي أو غير الضريبي، أو المتعلقة بإعادة تنشيط الاقتصاد.

٢٨ - ومن أجل تنفيذ مهمتها المتمثلة في إبقاء الرأي العام مطلعا على سير تنفيذ اتفاقات السلام، أعدت البعثة ثمانية تقارير مواضيعية بشأن التحقق فيما يتعلق بإجراءات استخراج الجثث؛ والالتزامات المتصلة بالتنمية الريفية والموارد الطبيعية؛ وحالة الأطفال والمراهقين؛ وآفة

الإعدام دون محاكمة؛ وحالة الصراع؛ ومشاركة المرأة الغواتيمالية؛ وحالة الشرطة المدنية الوطنية وتقييم حالة تنفيذ الاتفاق المالي، وأصدرت تلك التقارير ونشرتها. وإضافة إلى ذلك، أعدت نشرة أخبارية أسبوعية وبرامج إذاعية وتلفزيونية حول الجوانب المتصلة بالاتفاقات. وفي إطار التعزيز المؤسسي، اضطلعت البعثة ببرامج للتدريب والتأهيل في مجالات حقوق الإنسان والاتصال والديمقراطية والتنمية، من أجل المعلمين والصحفيين.

خامسا – هيكل البعثة وملاك موظفيها

٢٩ – في تقريري إلى الجمعية العامة المؤرخ ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (A/55/973)، قدمت إفادة عن تنفيذ اقتراحي المتعلق بالتخفيض التدريجي للعملية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠١. وقد تم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ أول تخفيض في ميزانية البعثة بما يوازي ٣٩ في المائة، مما يعكس انخفاضا في وجود البعثة في البلد بنسبة ٤٦ في المائة من موظفيها.

٣٠ – وقد أثر هذا التخفيض بخاصة على النشر الإقليمي للبعثة، حيث خفضت مكاتبها الإقليمية من ثمانية إلى ستة مكاتب ومكاتبها الفرعية الإقليمية من خمسة إلى أربعة مكاتب. وبالنسبة للوحدات المتنقلة، تعمل وحدة واحدة فقط من بين خمس وحدات كانت متوخاة لعام ٢٠٠١، وأدمج الأفراد التابعون للوحدات الأربع الباقية في المكتب الإقليمي أو المكتب الفرعي الإقليمي المناظر.

٣١ – وقد أثر النشر الإقليمي الجديد للبعثة في قدرتها التشغيلية مما أوجب تحديد الأولويات لأنشطتها، وبخاصة المتعلقة بالتحقق والتعزيز المؤسسي. وقد أبدت قطاعات مختلفة قلقها من أن تقوم البعثة، في إطار الحالة العامة التي تمر بها عملية السلام، بزيادة تخفيض وجودها الميداني، والقلق بخاصة من أن يؤثر ذلك في قدرتها على بذل المساعي الحميدة في مواجهة استمرار حدة الصراع.

٣٢ – وسيتعين على البعثة خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، التصدي لتحديات جديدة هي: بوادر الجمود و، في بعض الحالات، التدهور في حالة حقوق الإنسان، وتزايد الصراع الذي يشهده البلد، وضرورة التحقق من الوفاء بالاتفاق المتعلق بالسكان الأصليين وتعزيز ذلك الوفاء، وأنشطة التحقق من ممارسة الحقوق السياسية وتقديم المساعدة الفنية، المستمدة من الإطار القانوني الجديد للانتخابات الذي ستجري في ظله الانتخابات العامة في عام ٢٠٠٣.

٣٣ – وتتوخى العناية بالشواغل التي لها ما يبررها المعرب عنها من جانب القطاعات المختلفة، ألا يؤثر التخفيض المتوخى لعام ٢٠٠٢ في النشر الإقليمي المخطط لعام ٢٠٠١ أو يغيره، وأن يتم نشر جميع الوحدات المتنقلة المتوخاة. وبالتوازي مع ذلك، تدعم المكاتب

الإقليمية بواسطة إعادة توزيع وظائف المقر. وفيما يتعلق بالمهام المسندة إلى المنسق الميداني، سيتولى الاضطلاع بها مساعد رئيس البعثة، الذي سيعاونه في هذه المهمة موظف تنسيق ميداني.

٣٤ - وقد تألف هيكل مقر البعثة في عام ٢٠٠١ من فروع موضوعية هي: حقوق الإنسان، والشؤون القانونية، والشؤون الاقتصادية الاجتماعية، وإعادة التوطين والإدماج، والأمن العام والجيش - ومن بين هذه الفروع، ستستمر في عام ٢٠٠٢ فروع حقوق الإنسان، والشؤون الاقتصادية الاجتماعية، وإعادة التوطين والإدماج، والأمن العام والجيش. وسيتولى فرع حقوق الإنسان التحقق من العدالة بينما سيتوقف عمل فرع الشؤون القانونية. وسيتولى منسق فريق فترة الانتقال مهام المستشار القانوني (انظر الفقرة ٤١). وستحتفظ الفروع المتبقية من مهمة البعثة بالمخطط المتوخى لعام ٢٠٠١. وسيواصل مكتب شؤون الإعلام مهامه الحالية مع إيلاء اهتمام أكبر لضرورة توفير المعلومات عن عملية السلام للمناطق الريفية و، بخاصة، السكان الأصليين.

٣٥ - وسيضطلع فرع حقوق الإنسان والعدالة الجديدة بالكامل بالتحقق من الوفاء بالتزامات الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان المتصلة بإقامة العدل، مثل ضمان حرية وصول جماعات التأثير إلى القضاة والمدعين، ومراعاة الإجراءات القانونية الواجبة ووجوب التحقيق في الجرائم والانتهاكات والمعاقبة عليها. كما سيتحقق بالمثل من إعمال الحق في اللجوء إلى العدالة، وبخاصة لجوء السكان الأصليين إلى العدالة بلغتهم الأصلية. وسينسق مع منظومة الأمم المتحدة متابعة العملية الشاملة لإصلاح وتحديث إقامة العدل.

٣٦ - وفي عام ٢٠٠١ انضم مكتبا المستشارين العسكريين ومستشاري الشرطة إلى فرع الأمن العام والجيش وخفض عدد مراقبي الشرطة من ٥١ إلى ١٠ مراقبين وعدد المراقبين العسكريين من ٢٠ إلى ٤. وتستعين البعثة بمراقب شرطة في كل من المكاتب الإقليمية بينما أحيل المراقبون الباقون إلى العمل في المقر. وسيظل الملاك على ما هو عليه في عام ٢٠٠٢، ولكن سينقل جزء من مراقبي الشرطة والمراقبين العسكريين إلى المكاتب الميدانية.

٣٧ - وفي النهاية ستضطلع الوحدات الخاصة المعنية بالمواضيع الشاملة المتعلقة بالمشاركة، وشؤون السكان الأصليين، والمرأة واللامركزية وحدها، بأعمال وحدة شؤون المرأة ووحدة شؤون السكان الأصليين. وسينتهي قيام وحدة شؤون المرأة بمهمة المتابعة والتعزيز وستحال هذه المهام إلى منظومة الأمم المتحدة. بيد أن فرع الشؤون الاجتماعية الاقتصادية والحالة الزراعية سيحتفظ بمسؤول عن التنسيق يعمل في تنسيق وثيق مع البعثة بكاملها. ومما له أهمية

خاصة، ضمان إدماج المنظور الجنساني في أنشطة البعثة وبخاصة التحقق من وضع وتنفيذ السياسات العامة للدولة في هذا الصدد.

٣٨ - ومن أجل حفز الأعمال المتصلة بالاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين وتقديم المشورة بشأن تسوية الصراعات، فضلا عن العناية بالتحديات الجديدة التي يشكلها الإصلاح الانتخابي، ستحول وحدة شؤون السكان الأصليين الحالية إلى مكتب استشاري لشؤون السكان الأصليين وسينشأ مكتب معني بالصراع والإصلاح الحكومي.

٣٩ - وسعيا إلى كفالة التعاون، سواء بالنسبة للتوجيه الاستراتيجي والقواعد التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة، بدأ النقل التدريجي للمشاريع الممولة من الصندوق الاستئماني للسلام في غواتيمالا إلى وكالات منظومة الأمم المتحدة. وقد بدأ منذ عام ١٩٩٩ نقل إدارة مشاريع مختلفة تتولى تنفيذها البعثة إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٤٠ - ولمواصلة عملية النقل ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ستقوم البعثة بنقل مجموع مشاريع برنامج السلام إلى منظومة وكالات الأمم المتحدة. ويشمل هذا مشاريع تقديم المساعدة الفنية إلى الشرطة المدنية الوطنية، ومشروع دعم كلية الإصلاحيات ومشروع العدالة والتعددية الثقافية، والمشاريع المتصلة بمركز إقامة العدل في سانتا إيولاليا ومشاريع الدعم الضريبي والعمالي والزراعي. ورغم ما تقدم ذكره ولأسباب من صميم ولاية البعثة، ستواصل البعثة تنفيذ مشروع دعم الإصلاح القانوني، الذي ستقدم عن طريقه المشورة الفنية إلى كونغرس الجمهورية بشأن البرنامج التشريعي للسلام، ومشروع الإعلام والمشاركة المجتمعية، الذي ستنفذ بواسطته ولاية الإعلام المخولة للبعثة.

٤١ - ولكفالة التوجيه لسياسات المشاريع وإدماج برنامج السلام في وكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة العاملة في غواتيمالا بغية سحب البعثة، سينشأ فريق انتقالي تابع لرئاسة البعثة، يضم أعضاء يعينون من قبل ممثلي الخاص والمنسق المقيم للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وسيعمل هذا الفريق خلال عام ٢٠٠٢ على كفالة التوجيه لسياسات المشاريع التي ستنقل إلى وكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه سيتولى منسق هذا الفريق تقديم المشورة القانونية. وسيتيح هذا لعملية النقل والتخفيض التدريجي للبعثة قدرا أكبر من الاتساق.

سادسا - ملاحظات

٤٢ - سيكون عام ٢٠٠٢ حاسما بالنسبة لإحراز التقدم في تنفيذ اتفاقات السلام في غواتيمالا. ولا غنى عن تحقيق تقدم هام ومطرد في تنفيذ بقية برنامج السلام من أجل التغلب

على أوجه التفاوت العميقة التي ما زالت قائمة بين السكان وتهدد منجزات عملية السلام واستمراريتها. ومن الضروري أيضا خفض حدة الصراع المحتمل التي لا يزال يشهدها المجتمع الغواتيمالي.

٤٣ - ويمثل الجدول الزمني للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ تحديا جديدا لعملية السلام. وينبغي أن يكون الدعم الأكيد لتنفيذه مشجعا لأعمال المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي. وقد أظهرت الأمم المتحدة مرة أخرى التزامها العميق بعملية السلام في غواتيمالا. ومن الضروري مواصلة وتعميق جهود التعاون التقني التي تدعم مؤسسات السلام. إذ ينبغي تعزيز جميع هذه الجهود، وبخاصة المبذولة داخل البلد، حيث ينبغي أن تظهر آثار السلام بوضوح أكثر وتولد المزيد من المشاركة.

٤٤ - وفي الوقت الذي ينبغي فيه تعزيز تحول المؤسسات الديمقراطية ويحتاج السكان فيه إلى جني فوائد ثقافة السلام، يجب على السلطات العامة ووسائط الإعلام والمجتمع بكامله تكثيف الجهود من أجل نشر القيم المدنية وقيم السلام والتسامح والحوار باعتبارها قاعدة الأسلوب الجديد للتعايش السلمي.

٤٥ - وعموما، ينبغي بذل جهد خاص لتنمية القدرات الوطنية للاضطلاع بحماية حقوق الإنسان ومراقبتها. وفي هذه المرحلة الجديدة، يجب أن تدرس المفوضية السامية لحقوق الإنسان أفضل صيغة لتعزيز وجودها في البلد ومواصلة دعم تلك المؤسسات.

٤٦ - وأرى أن ما دعت إليه حكومة الجمهورية من إنشاء فريق استشاري جديد لغواتيمالا في نهاية عام ٢٠٠١ مشجعا للغاية. فمن شأن هذا أن يتيح للمجتمع الدولي أن يجدد التزاماته وينسق أعماله في إطار الجدول الزمني الجديد لتنفيذ اتفاقات السلام.

٤٧ - وعلى أساس ما تقدم ذكره، أوصي بأن تأذن الجمعية العامة بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، رهنا بتقديم التقارير المنتظمة عن الوفاء باتفاقات السلام وتنفيذها، وتوفير الموارد الضرورية لتشغيل البعثة.